الاتحاد المغاربي بين حلم الانجاز وتعثّر المسارات

(أمام التجربة الاوروبيّة، وحتميّة التفعيل)

أ/ عبد الغني رميتة
أستاذ التاريخ بالمركز الجامعي بالنعامة

تاريخ الارسال : 2018-12-25	تاريخ القبول : 2019-11-15	تاريخ النشر : 2019-11-27

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الاوروبي – معاهدة ماستريخت – اتحاد المغرب العربي – عوامل التعثّر- حتمية الاندماج

ملخّص البحث:

لقد كشفت العلاقات الاوروبيّة مع دول المغرب العربي، ولأكثر من خمس عقود عن مفارقات كثيرة وتناقضات كبيرة. ففي الوقت الذي تعزّزت فيه الوحدة الاوروبيّة وتوالت مساراتها، وتقوّت روابطها في بناءها الاقتصادي، وصولا الى وحدة أوروبيّة يرجى أن تصل الى الوحدة الشّاملة. تبقى طموحات الوحدة المغاربيّة في أدراج الأحلام، تائهة في اعماق الخلافات السياسيّة تارة، وتارة أخرى في جمود الهياكل. انّ غياب الارادة السياسيّة الفاعلة كان له الأثر الأساس في عدم تفعيل مقوّمات الوحدة، والاستغلال الامثل للإمكانيات المختلفة وتثمينها.

ABSTRACT

European relations with the Arab Maghreb countries, for more than five decades, have revealed many paradoxes and clear contradictions. On the one hand, the European union that is expected to reach comprehensive unity after increasing its members which has nearly doubled since the establishment. This unity between the members of the European Union has been strengthened leading to economic growth. On the other hand, the aspirations of a Maghreb unity remain out of reach because of political crises and conflicts, and stagnation and ineffectiveness of its structures. The absence of effective political will has had a fundamental impact on the non-activation of the union which prevented the optimal exploitation of the available possibilities and the

مدخل:

من أهمّ نتائج الحرب العالميّة الثانيّة على الاطلاق، تغيير موازين القوى وارساء نمط جديد للعلاقات الدوليّة. ذلك ما اعتبر تحوّلا تاريخيا للعالم وواقع الشّعوب والدّول. لقد ظهرت أوروبا غداة الحرب الثانيّة أكثر اضطرارا الى اعادة البناء، ورسم استراتيجيّة جديدة تعنى بمحو آثار الدّمار الذي عانته من جرّاء تلك الحرب كان الأمن والاستقرار وبسط السلام في أوروبا أهمّ أولويات أوروبا المعاصرة، وهو الذي جسّدته مسيرة الوحدة الأوروبيّة منذ انطلاقها. انّ فكرة الوحدة الاوروبيّة لم تغب عن أنظار وأفكار ساستها لحظة، حيث اعتبرت لديهم أنّها وسيلتهم الى الرّفاه والازدهار، وذلك من خلال اعادة البناء والعمل على اعادة أوروبا الى مكانتها السّابقة ضمن خارطة العالم الجديدة. لقد كان تأسيس المجموعة الاقتصادية الاوروبية سنة 1957 نتيجة عديد الاتفاقيات، التي وقّعتها بعض الدول الاوروبيّة ايذانا بانطلاق مسارات عرفت خلالها أوروبا تحوّلات عملاقة.

بالمقابل وفي الضفّة الجنوبيّة للمتوسّط، هناك تجمّع جغرافي وتاريخي كان الآخر قد عانى من الحرب العالميّة الثانية، حيث كانت دوله خاضعة للاحتلال الاوروبي، واستفاد من تداعيات الحرب الكونيّة لاسيما في نضاله وكفاحه ضدّ الاحتلال وتحقيق الاستقلال لدوله.

من المفارقة أن يكون استقلال دول المغرب العربي، متزامنا مع انطلاق المشروع الاوروبي للوحدة. انّ لدول المغرب العربي رصيد في مشاريع الوحدة، وذلك منذ بداية القرن العشرين من أجل جمع الجهود وتوحيد الرّؤى سعيا للتحرّر غير أنّ بعد استقلال دوله، دخلت في خلافات وصراعات حدوديّة هي أساسا من مخلّفات الاستعمار.

لقد بات واضحا أنّ انخراط بلدان المغرب العربي، في مشاريع وحدويّة بسيطة كان ناتجا عن ضغوط شعبيّة تارة، وتاريخيّة تارة أخرى وفي عديد الاحيان ناتجة عن أحداث راهنة.

بين الحلم الوحدوي المغاربي، والمشاكل البينيّة وانعكاسات العلاقات الدّوليّة، فشلت هذه الدّول للوصول الى بعض ما وصل اليه جيرانها الشماليين في أوروبا، وفي هذا الإطار يتمحور بحثنا، من خلال مبحثين على أساس اشكاليتين أساسيتين، أوّلهما يطرح اشكالية الحلم الوحدوي المغاربي، بين الرصيد التاريخي وضخامة المقدّرات مقابل الفشل في تحقيقه؟ وضرورة بعث الاتحاد المغاربي الجامد حاليا؟ والمبحث الثاني عن الوحدة الاوروبيّة ومساراتها، وكيف حقّقت كثير الانجازات انطلاقا من مواجهتها للتحديّات التي واجهتها؟

المبحث الأوّل: مسيرة البناء المغاربي بين الانجاز والتعثّر

فكرة الوحدة المغاربيّة لم تكن أبدا وليدة تأسيس الاتحاد، بل انّ معطيات الجغرافيا والتاريخ التي تربط الدول المغاربيّة هي التي فرضت الفكرة، وحوّلتها الى حلم ظلّ يراود شعوب المنطقة.

كان خضوع دول المغرب العربي للاحتلال الاوروبي، أساس الفكرة فبالرّغم من تفاوت تواريخ احتلال تلك البلدان، وفترات مكوث المحتل بها وطبيعة الاحتلال في كلّ قطر، لم يمنع من وجود قواسم مشتركة ميّزت تاريخ ومصير المنطقة [1]

جاء الاحتلال الفرنسي للجزائر بداية القرن التاسع عشر، وقد كان مباشرا واستيطانيا وهو ما شجع التفكير في توسيع نفوذه نحو الجيران. كان الهدف الموالي للسياسة

التوسعية الاستعمارية تونس التي احتلّت بعد خمس عقود من احتلال الجزائر. ومن الواضح استفادة الاستعمار الفرنسي من احتلاله للجزائر ليمارس الحماية على المستعمرة الجديدة بأريحيّة.

تواصلت الاطماع الاستعمارية الاوروبيّة، لتستهدف ليبيا سنة 1911، وبعدها مباشرة المغرب الاقصى سنة 1912 في حماية مزدوجة فرنسية واسبانية وبعدها أيضا موريتانيا.

لم يكن قدر الدول المغاربيّة مختلفا، بل خضع الجميع لنفس المصير ، فالتجربة الاستعماريّة شكّلت بالنسبة لتلك الدول مصيرا مشتركا، انتج حركات قوميّة وعصيان وشكّل نماذج عديدة لمقاومة الاحتلال[2].

مشاريع عديدة للتقارب المغاربي بدأت تلوح بعد الحرب العالميّة الأولى، وباتت تروّج لمغرب كبير. كان مصدر هذا التصوّر مجموع الروابط الثقافية، بين تونس والجزائر والمغرب التي تناولها عديد المثقفين من تلك البلدان بأوروبا. وكانت كتاباتهم الصحفيّة تدعم ذلك التوجّه، على غرار مجلة المغرب الصّادرة بجنيف، وتونس الشهيدة مباشرة عقب الحرب الكبرى. استمرّ الترويج لكثير المبادئ والاهتمام بالحريّات الاساسيّة، والاستقلال والتحرّر الثقافي والدّيني[3] .

شهدت فترة ما بين الحربين نضجا سياسيا لجميع الحركات السياسية، والعمّالية والثقافيّة عبر مختلف اقطار المغرب العربي، والتي سمحت بتطوّر الافكار والمشاريع. ومن قادة تلك المرحلة الحاج مصالي " كان واحدا من قلّة،ناضلوا في سبيل رؤية فدراليّة مستقلّة لدول شمال افريقيا [من اي ارتباط بفرنسا] الاّ أنّ استحالة تحقيقها الفوري عمليّا، آلت في نهاية الامر الى تهميشه" [4] .

بعد تأسيس الجامعة العربيّة، انعقد مؤتمر شمال افريقيا بمشاركة جبهة الدفاع عن شمال افريقيا التي أسّسها منفيون من بلدان المغرب العربي. وعلى خلفيّة ذلك الاجتماع، خلص المجتمعون الى وجوب تنسيق الانشطة، من أجل النضال المشترك وتم تأسيس مكتب المغرب العربي[5]

عند اندلاع الثورة الجزائرية، واصل الجزائريون نظرتهم التحرريّة المغاربيّة، وهو ما ظهر جليّا في مؤتمر الصّومام 20 اوت 1956، حيث دعا المجلس الوطني للثّورة الجزائريّة الى قيام دولة فدرالية بشمال افريقيا. وباختلاف الرؤى السياسيّة من جهة، والقبول بالفكرة الوحدويّة، تزامنا مع استقلال كل من تونس والمغرب في مارس 1956، اتّجه زعماء الاقطار المغاربيّة في طرحهم لفكرة الوحدة في إطار تحرّر بلدانهم، وكان التأكيد دائما على ضرورة استقلال الجزائر لاستكمال المسعى.

من خلال القوى السياسيّة الثلاث، ممثّلة في الحزب الدستوري الجديد في تونس، وحزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائريّة، تمّ التأكيد على ضرورة انشاء تعاون مغاربي ثقافي وتجاري وهو ما ارتسم في مؤتمر طنجة بالمغرب في 27- 30 ابريل 1958. وكان حضور كل من ليبيا وموريتانيا بصفة عضوين ملاحظين. أدرج في جدول الاعمال حرب استقلال الجزائر، وتصفية بقايا الاستعمار في اقطار المغرب العربي (تونس والمغرب).

تصدّر محاور المؤتمر وحدة المغرب العربي من حيث ضرورتها وأشكالها ومحتواها، مرحلتها الانتقاليّة والهيئة الدائمة المكلّفة بتنفيذ القرارات[6] .

لقد كان مؤتمر طنجة محطّة هامّة، في ادبيّات الوحدة المغاربيّة ذلك أنّه لأوّل مرّة، تطرح الفكرة على مستوى سياسي وبمشاركة عاليّة للأقطار الثلاث. كما أنّ سياق المؤتمر كان بأهمية بالغة بعد استقلال تونس والمغرب، ودخول الجزائر في مرحلة حاسمة من كفاحها المسلّح.

تعدّدت قرارات مؤتمر طنجة، وعلى رأسها مساندة الثورة الجزائريّة... أمّا القرار الذي يعنينا هنا هو ذلك المتعلّق بتوحيد المغرب العربي، وفيه أوصى المؤتمر بالعمل على تحقيق الوحدة المغاربيّة، وانشاء مجلس استشاري خلال المرحلة الانتقاليّة. أمّا القرارات الاخرى جاءت لوضع آليات متابعة مسيرة الوحدة المرجوّة. اختتم المؤتمر اشغاله بإعلان ممثل المملكة المغربيّة، علال الفاسي عن نجاح المؤتمر.

انعقدت ندوة المهديّة بتونس 17-20 جوان 1958، لتظهر عكس ما أعلن سابقا عن نجاح المؤتمر تأكدّت فيها مخاوف الوفد الجزائري، باستحالة السير بقرارات المؤتمر نحو التجسيد. ذلك أنّ قرارات مؤتمر طنجة ما كانت لتنسجم مع مصالح الحكومتين المغربيّة والتونسية من جهة، واصرار فرنسا لعرقلة تلك المساعي من خلال طرحها سياسات إغرائية قصد عزل الثورة الجزائريّة، لصالح تونس والمغرب، وبعد رفض ليبيا لتلك السياسة. لقد كان لهذا المنحى أثر بالغ في توتر العلاقات بين جبهة التحرير الوطني الجزائريّة، والحكومتين المغربيّة والتونسيّة [7] .

بعد استقلال الجزائر، عاودت فكرة الوحدة المغاربيّة القادة المغاربة من خلال اجتماع ندوة تونس في سبتمبر 1964 بإنشاء المجلس الاستشاري المغاربي الدّائم CPCM وفق برنامج اعتمد خصوصا:

– التعرّف على وسائل تحقيق اندماج مغاربي في أسرع وقت.

– امكانية اقامة وحدة جمركيّة بين بلدان المغرب العربي الأربعة الجزائر تونس المغرب ليبيا[8] .

– تحديد مدوّنة تحمل قائمة للسّلع الممكن اعفائها من التعريفات الجمركيّة لدى الدّول المعنيّة.

– امكانية اقامة علاقات مشتركة مع المجموعة الاقتصاديّة الاوروبيّة [9].

– وضع قاعدة صناعيّة مغاربيّة، يستفيد منها جميع الاعضاء.

– الاتفاق حول مقر المجلس الدّائم بتونس منذ 1966، يتشكل من أربعة ممثّلين عن كلّ دولة وتكون الاجتماعات دوريّة وسنويّة. وقرّر المجلس الاستشاري المغاربي الدائم سنة 1967 انشاء مركز مغاربي للدّراسات الصناعيّة، ومباشرة أعماله في إطار الاندماج الاقتصادي من خلال مسارين: أوّلهما في إطار اندماج قطاعي، والثاني نحو اندماج شامل...

انّ الظروف الخلافيّة التي عاشتها المنطقة المغاربية وانعكاسات السياسة الدّوليّة على المنطقة كانت سلبيّة على المشروع المغاربي، حيث كانت نهايته منتصف سبعينيات القرن الماضي، بعد عمر لم يتجاوز الاحدى عشر سنة [10] .

لعلّ أهمّ تلك الخلافات المغاربيّة ما تعلّق بمشاكل الحدود وصعوبة ترسيمها، إذ أنّ كل دولة لها نظرتها فيما تراه امتدادا ترابيا لها على حساب الدّول الاخرى. فالمغرب لم يخف تلك المطالب الترابيّة قبل استقلال الجزائر، بطلب توضيحات من الحكومة الجزائرية المؤقتة وهو ما أدّى لاحقا لانفجار الوضع ، والاصطدام في أحداث " حرب الرّمال " سنة 1963 [11] .

وان بدت تلك الاحداث عابرة اليوم، فحرب الرّمال كما جرت تسميتها انتهت، وقد تراجع ذكرها، الاّ أنّها باتت تتصدّر سجلّ العلاقات بين المغرب والجزائر، والجزائر عندها لم يمض على استقلالها الاّ القليل.

لم يمنع ذلك انّ تلك الاحداث خلّفت عديد العشرات من القتلى [12] .

قضيّة الصحراء الغربيّة وتجدّد الخلافات:

طغت الخلافات المغاربيّة على خلفيّة مشكل الصحراء الغربيّة. فبعد انسحاب الاسبان من الصحراء الغربيّة، عندها تعزّزت المطالب المغربيّة بادّعاءاتها بالأحقيّة في الصّحراء وفق أدبيّات حزب الاستقلال المغربي وزعيمه علاّل الفاسي. وفي نفس الوقت كان صدور تقرير لجنة تحقيق أمميّة في 15 أكتوبر 1975، والتي اوصت بإجراء استفتاء لتقرير المصير، وتمّ ادراج القضيّة أمام المحكمة الدّوليّة التي أكّدت أنّ الصحراء الغربيّة لم تكن مهملة. وعن الروابط مع المغرب أو موريتانيا، فكانت ببعض القبائل هناك، دون أن تكون قانونيّة تمكّن السيادة عليها. انّ محكمة العدل الدوليّة لم تجد ما يعيق تطبيق اللائحة الأمميّة، لتصفية الاستعمار وحق تقرير المصير لسكان الاقليم [13] .

أحدثت قضيّة الصحراء الغربيّة، انعكاسات جدّ سلبيّة على العلاقات المغاربيّة برمّتها، حيث تجدّدت الخلافات بين الجزائر والمغرب وصلت لحدّ قطع العلاقات بينهما. كما أنّ انحياز موريتانيا للمغرب، مقابل انحياز ليبيا للجزائر زاد الوضع تعقيدا. وفي تلك الأثناء كان الحلم المغاربي يتبخّر.

منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، دخلت الدول المغاربيّة في نفق الخلافات والصّراعات وهو ما عزّز استمرار وتواصل الاعتماد على أوروبا في شتى التعاملات لاسيما منها الاقتصاديّة.

أثناء عشريّة كاملة، أي حتّى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، عرفت الدول المغاربيّة ودون استثناء هزّات اقتصادية واجتماعيّة. من أسباب تلك الأزمات تراجع أسعار المحروقات، وتأثيراتها على ليبيا والجزائر. أمّا المغرب، فقد عرف اضطرابات اجتماعية وشعبية ووجهت بالقمع من طرف الحكومة.

كما عرفت تونس نفس الاضطرابات، وكان للجفاف الذي ساد موريتانيا نفس النتائج الاجتماعيّة والاقتصاديّة على البلاد. وسط تلك الأجواء السيئة التي سادت المغرب العربي، أخذت بعض الارهاصات تلوح للتقارب بين دول المنطقة، ولعلّ أهمّها التقارب الجزائري المغربي والذي انتهى بعودة العلاقات بينهما.

كان لعودة العلاقات الجزائريّة المغربيّة في ماي 1988، الأثر الكبير في تشجيع الحوار بين دول المغرب العربي، وهو ما أنتج اجتماع قمّة لزعماء الدول المغاربيّة الخمسة في جويلية 1988 ولعلّها الاولى في تاريخ المنطقة ونوقش فيها امكانيّة قيام " مغرب عربي بلا حدود " [14] على خلفية اللقاء التاريخي، تمّ فتح خطوط السكة الحديدية بين الجزائر والمغرب ، وتوصيل الكهرباء بينهما وتمّ الاتفاق على اطار لزيادة تطوير وسائل المواصلات والاتّصال . بخصوص الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربيّة، أكّد البلدان التزامهما بحلّ نهائي وعادل للنّزاع القائم على استفتاء لتقرير المصير.

تأسيس اتّحاد المغرب العربي:

تمّ الاعلان عن ميلاد اتّحاد المغرب العربي، في قمّة مراكش في 17 فبراير 1989 الذي جمع قادة الدّول المغاربية الخمس. وكانت الاهداف من تأسيس الاتحاد المغاربي ما ورد في مادّته الثانية:

– تمتين أواصر الأخوّة بين دول وشعوب المنطقة.
– العمل على تحقيق تقدّم ورفاهيّة المجتمعات المغاربيّة، والدّفاع عن حقوقها.
– صيانة الأمن والسّلام.
– نهج سياسة مشتركة في شتّى الميادين، الدبلوماسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة على الخصوص وذلك من خلال تنميّة صناعيّة وزراعية وتجارية، ويكون التركيز على المشاريع المشتركة.
– العمل على تسهيل حركة تنقل الاشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال تدريجيا [15] .

هياكل الاتحاد المغاربي:

كغيره من الاتحادات والتجمّعات الاقليميّة، سعى هذا الاتّحاد الى احداث هياكل ومؤسّسات لتسييره، يمكن تصنيفها الى ثلاث أقسام: سياسية تنفيذيّة، فنيّة، أخرى للمتابعة والمراقبة.

*– الهيكل السياسي: ويشمل مجلس الرئاسة، مجلس الوزراء الخارجيين، المجلس الاستشاري والقضائي. تسهر هذه المؤسسات على تنسيق اعمال الاتحاد، خاصة مجلس الرئاسة الذي يمثل سلطته التنفيذيّة، من خلال اجتماعات قمّة دوريّة. يدعم هذا المجلس مجلس وزراء الخارجيّة الذي يحضّر لتلك القمم. يسهر المجلس الاستشاري الذي يضم 30 عضوا من كل برلمان دولة ومقرّه الجزائر. أمّا المجلس القضائي فيضمّ قاضيين لكل دولة، يعيّنون لمدّة 6 سنوات مقرّه نواكشوط.

*– الهيكل الفنّي: يشمل الامانة العامّة واللّجان الوزاريّة المختصّة، واللّجنة المختصّة للموارد البشريّة.

مقرّ الأمانة العامّة بالرباط، وتعنى بتطبيق القرارات المتّخذة كما تضمن التنسيق بين المؤسسات الأخرى. وتعمل اللّجان الوزارية حسب اختصاصاتها، على غرار لجنة الامن الغذائي ولجنة الاقتصاد والمالية واللّجنة المكلّفة بالهياكل القاعديّة ولجنة مكلّفة بالموارد البشريّة[16]

*– هيكل المتابعة: يتألّف من عضو لكل دولة ممثلين من مجلس وزراء الخارجية، لمتابعة شؤون الاتحاد ومتابعة قضاياه مع بقية الهيئات تفاديا للازدواجيّة، وتعرض تقاريرها على مجلس الوزراء الخارجيين للاتحاد.

زوّد الاتحاد بمؤسسات داعمة أخرى، على غرار الأكاديميّة المغاربيّة للعلوم ومقرّها طرابلس للبحوث العلميّة. جامعة المغرب العربي، وتحوي وحدات جامعيّة مغاربيّة موزّعة عبر بلدان الاتّحاد المغاربي، مقرّها طرابلس أيضا، لتكوين السّلك الثالث والباحثين في شتى المجالات.

المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجيّة، تأسّس سنة 1991 مقرّه تونس، يدعم المساهمة في تمويل المشاريع المشتركة وتشجيع انسياب رؤوس الاموال.

نشاط الاتّحاد المغاربي وتقييمه:

*– من حيث النشاط: يمكن تتبّع مسيرة الاتّحاد المغاربي، من خلال نشاط هياكله المختلفة لاسيما الاقتصاديّة منها. عرفت السّاحة المغاربية نشاطا ميدانيا منذ تأسيس الاتحاد، فقد تمّ انجاز عديد المشاريع كفتح الحدود البريّة، وإلغاء تأشيرات الدّخول بين أعضاءه وهو ما سهّل تنقّل السّلع والأفراد. كان التركيز أساسا على تعزيز المبادلات التجاريّة البينيّة، والتي اتّخذت طابعين ثنائي ومشترك. عرفت المبادلات التجاريّة البينيّة انتعاشا، رغم أنّها ظلّت محتشمة لم تتجاوز في أحسن الظروف ال 5بالمائة في حين تجاوزت ال 65 بالمائة مع الاتحاد الأوروبي[17].

عرفت مشاريع الاتّحاد المغاربي، ترسانة من القوانين النّاظمة لها، ظهرت في عديد الاتفاقيات المبرمة بين الدّول

الأعضاء. لعلّ من أهم الاتّفاقيات المبرمة، ما تعلّق بإقامة منطقة تبادل حرّة مغاربيّة.

– اتفاقيّة انشاء اتّحاد جمركي مغاربي بالجزائر سنة 1990، في إطار قواعد اعفاءات جمركيّة والرّسوم المتشابهة وازالة تدريجيّة للعراقيل.

– اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي، فيما يخص الافراد واقامتهم بدول الاتحاد المغاربي، والمؤسسات المشتركة ومداخيل الاملاك العقاريّة.

*– من حيث التقييم: بعد سنوات قليلة من انطلاقه، عرف الاتّحاد المغاربي هزّات عصفت به وعثّرت مسيرته. وقد مسّت الاتّحاد المغاربي وأعضائه في الصّميم: بالنّسبة لليبيا ، أدّت قضيّة لوكربي الى حشد غربي ضدّ هذه الاخيرة ، وتمكنت تلك الدّول الغربيّة من استصدار قرارين لمجلس الأمن يدينان ليبيا[18].

وكردّ فعل ليبي عن اذعان الدول المغاربية للقرارات الاميّة، والحصار عليها سحبت ممثليها من الاتحاد وهدّدت بالانسحاب الكلّي.

أمّا الجزائر فقد دخلت في دوّامة العنف، وهو ما عرف بالعشرية السّوداء والتي طالت أمن البلاد ومؤسّساتها الاقتصاديّة وبنياتها الاجتماعيّة. في نفس الفترة التي بدأ فيها الاتحاد المغاربي في التصدّع، دخلت أوروبا مرحلة جديدة في مسارها الوحدوي، من خلال انتقالها الى الوحدة ومسيرة الشراكة الاورو– متوسطيّة، التي تعتبر الدول المغاربية جزءا منها بما عرف بجنوب غرب المتوسط.

لقد ساهمت التحوّلات الاقليميّة في تصدّع الاتّحاد المغاربي، وتراجع أداءه لاسيما الأحداث الدّاخليّة المغاربيّة. في أبريل 1994 وبعد الاعتداءات الارهابيّة على مراكش، سارع المغرب لغلق الحدود مع الجزائر وفرض التأشيرة لدخول الجزائريين. انّ تلك الأحداث والتحوّلات، ساهمت في وقف نشاط الاتّحاد المغاربي وتجميد هياكله ومؤسّساته[19].

عوامل الاخفاق وحتميّة تفعيل الاتّحاد المغاربي:

*– عوامل الاخفاق: عديدة ومتشابكة، يمكن تلخيصها في الآتي

– مشكل الصّحراء الغربية، أساس العلاقات المغربيّة الجزائريّة باعتبارهما دولتان مركزيتان في الاتّحاد.

– تغليب الهواجس السياسيّة على الاهتمامات الاقتصاديّة، ذلك أنّ الاتّحاد المغارب بني على أبعاد ومنطلقات سياسيّة.

– غياب الارادة السياسيّة لدى الزّعماء المغاربة، والتي غيّبت معها الثّقة وبالتّالي طغيان النّزعة القطريّة.

– عدم تفعيل المؤسّسات الديموقراطية الموجودة بدول الاتّحاد المغاربي، وغياب دورها في مؤسّساته.

– ضعف المبادلات البينيّة حيث تراوحت بين 1.5 بالمائة وحوالي 5 بالمائة في أحسن الظروف أي بمعدّل أقل من 3 بالمائة ، في حين قاربت فيه نسبة التعامل مع الشريك الأوروبي 70 بالمائة [20] .

وعلى المستوى الخارجي، تكريس الدول الاوروبيّة منذ بداية العلاقات بالدّول المغاربيّة بعد استقلالها مبدأ الثنائيّة في المعاملات التجاريّة والاقتصاديّة.

وقد تواصل هذا المنحى وتعزّز حتى عند انطلاق مشروع الشراكة الجديد في إطار السياسة المتوسطيّة.

– تفتيت مفهوم المغرب العربي لدى الطرف الأوروبي، فبالنسبة له تم وضع موريتانيا منذ استقلالها في إطار مجموعة تعامل أخرى في إطار اتفاقية لومي 1964. وبالنسبة لليبيا أيضا، تمّ استبعادها مبكرا، خاصة بعد قضية لوكربي.

لكن عندما يتعلّق الأمر بأمن الطرف الأوروبي ، فيعيد ادماج الدّولتين وهو ما يؤكّده اعادة ادراج ليبيا في السياسة المتوسطية ، وموريتانيا أيضا في مبادرة 5+5 الأمنيّة ومحاربة الهجرة السريّة[21].

– رفض القوى العظمى لاسيما الاتحاد الأوروبي، قيام وحدة مغاربيّة لما له من انعكاسات تضرّ بمصالحه الحيويّة في المنطقة على المستويين الأمني والاستراتيجي. وبخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد بادرت الى اقتراح شراكة أمريكيّة مغاربيّة الاّ أنّها لم تخرج عن الهدف الأوروبي في الحوض الغربي للمتوسط بعد الحرب الباردة[22].

***–حتميّة تفعيل الاتّحاد المغاربي:**

انّ حتميّة بعث الاتّحاد المغاربي وتفعيله، نابعة من التحديّات التي تواجه دوله اليوم الدّاخلية منها والخارجيّة. ذلك أنّ مظاهر الجمود وآثارها أضحت بارزة من خلال التحديّات التي تواجه دول الاتحاد، الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعيّة.

لطالما عانت الدول المغاربيّة من ضعف الاندماج بينها، ونسبة التبادل البيني مقابل تبعيتها شبه المطلقة للخارج وأروبا على الخصوص. انّ هذه الأوضاع الخطيرة تطرح ضرورة ايجاد البديل والمخرج من خلال انتهاج سياسة تكامليّة ، لضمان بقاء هذه الدول وازدهار شعوبها [23] التي لم تغفل لحظة عن ايمانها بنجاعة التضامن والوحدة المغاربيّة، وذلك من خلال

– اتّخاذ خطوات جريئة في صرف الخلافات الرّاهنة، بتقديم المصالح المشتركة وذلك في إطار تقارب حقيقي، يضع الاولويات في التعاون ويؤخّر الخلافات.

– تحضير الارادة من طرف القادة المغاربيين، والاستجابة لنداءات ومطالب الشعوب الحالمة دوما بوحدة مغاربيّة، يعيش في كنفها المواطن المغاربي ويتنفس من هوائها.

– تحسين المنظومة القانونيّة لهياكل الاتّحاد، وتصحيح عديدها على غرار ما يعمل به الجيران الشماليون، من خلال معاهداتهم واتفاقياتهم منذ معاهدة روما 1957 الى معاهدة التأسيس للاتحاد الأوروبي[24].

– انتهاج طريق الوحدة المغاربيّة بالمسارات الثابتة، والقائمة على التدرّج والمرحليّة، والتركيز على الأطر والمشاريع الاقتصاديّة المشتركة.

– اشراك المواطن المغاربي في بناء وحدته، كما فعل الأوروبيون باستشارته في الشؤون الهامّة، وتفعيل المؤسّسات الاستشارية المغاربيّة

– تقديم المشاريع المشتركة التي تعنى المواطن المغاربي مباشرة، بتسهيل حركة الأفراد والسّلع والبضائع، وتنشيط الهياكل العلميّة والثقافيّة المشتركة الموجودة.

– مراجعة عديد الاتفاقيات مع الشريك الأوروبي، والتي تخفف من معاناة الطرف المغاربي وخدمة لمصالحه، وفق الاطر القانونيّة المسموح بها.

المبحث الثاني: أوروبا ومسيرة البناء والوحدة

انّ فكرة الوحدة الاوروبيّة لم تكن وليدة مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانيّة، بل انّنا نجد أدبياتها في التاريخ الاوروبي، متمثّلة في رغبة نابليون ولو كان ذلك لخدمة مآربه التوسعيّة في القارّة، أو في اجندة ألمانيا الهتلريّة، والأبعاد التوسعيّة النّازية.

انتجت الحرب العالميّة الثانيّة مخلّفات كارثيّة، في شتّى مناحي الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، والتي استهدفت أيضا البنيات القاعديّة لأوروبا، حتّى أصبحت القارّة عنوانا للبؤس والخراب.

انّ المجتمع الدّولي الجديد غداة تلك الحرب، ازدهرت فيه الولايات المتحدة الامريكيّة وبرزت كقوّة موازيّة للاتحاد السوفيتي في تراجع وغياب أوروبا زعيمة العالم بالأمس.

من الضروري أن تظهر تحرّكات أوروبيّة، لصالح دعوة حثيثة لإعادة الاعمار والبناء، وبعث أفكار النّهوض لرسم طريق الخلاص والأمن والاستقرار[25] من خلال مسار الفدراليّة والوحدة المرحليّة .

كانت الخطوة الاولى بظهور CECA المنظمة الاوروبية للفحم والفولاذ، كأولى خطوات البناء الاوروبي أو الفدراليّة التي ضمّت الدول الاوروبيّة، من خلال احداث سلطات عليا في إطار هذا المسعى، وجمع المبادرات الواردة في هذا الافق.

لقد تميّز البناء الاوروبي بمساره التراكمي، حيث لم يمكن بالإمكان بناء أوروبا في لحظة، لدا وجب السير خطوة خطوة، على أساس أنّ كل مبادرة تحفّز أكثر الدّول المعنيّة.

إنّ اوروبا لا تنجز في لحظة، ولا في اطار بناء جماعي لكنّها توجد بواسطة انجازات ملموسة، وخلق تضامن واقعي[26].

1-مراحل البناء الوحدوي الأوروبي:

مرّت عملية البناء الوحدوي الاوروبي بمراحل، تماشيا مع المناخ السائد في كلّ مرحلة، وما اقتضته الاوضاع الخاصّة والتحوّلات الاقليميّة، والدوليّة التي من خلالها تمّ رسم استراتيجيّة لذلك البناء.

*- مرحلة الانطلاق: حيث كانت الانطلاقة من خلال مشروع مارشال، والاستفادة من المساعدات الامريكيّة الممنوحة 1948 لتمكين اوروبا الغربيّة من تجاوز مخلّفات ودمار الحرب والنّهوض بالمبادلات التجاريّة بينها تمهيدا للانطلاق في مبادرات أخرى.

كان انشاء المجموعة الاوروبيّة للفحم والحديد (سيكا) وقد اعلن عنها في معاهدة باريس في 08 أبريل 1951 واعتبرت نواة العمل الاوروبي الموحّد،باستغلال حقول الفحم والصّلب بألمانيا وفرنسا بإقليمي الرّوهر واللّورين[27] في 25 مارس 1957 تمّ الاعلان عن معاهدة روما، والتي جمعت 6 دول موقّعة هي ايطاليا، فرنسا، المانيا الغربيّة، بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ، وتمّ تفعيل المجمّع الاوروبي للفحم والحديد. في نفس الوقت تمّ التوقيع على معاهدة EURATOM للطاقة النوويّة الاوروبيّة وهو نفسه الاعلان الرّسمي لظهور المجموعة الاقتصاديّة الاوروبية CEE . وقد تلا هذا الانجاز مبادرات أخرى على غرار الجمعيّة الاوروبيّة للتبادل الحرّ، ومعاهدة ستوكهولم يناير 1960 التي مهّدت لإقرار تعريفة جمركيّة موحّدة في سنة 1968.

*- مرحلة التوسّع: بعدما كان انضمام 3 دول جديدة من شمال اوروبا وهي الدانمارك، بريطانيا وايرلندا قفز عدد الاعضاء الى 9 دول. تواصل توسّع المجموعة الاقتصاديّة الاوروبيّة جنوبا نحو المتوسط، بانضمام اليونان سنة 1979، اسبانيا والبرتغال مطلع يناير 1986 ليصبح عدد الاعضاء الجديد 12 عضوا.

*- مرحلة الانتقال نحو الاتّحاد: في هذه المرحلة كان التوقيع على معاهدة ماستريخت للوحدة، بإقرار انشاء عملة موحّدة، والتنسيق بين السياسات الحكوميّة في المجالين الدبلوماسي والاستراتيجي قصد توحيد كلمة أوروبا، ومواقفها من الاحداث الدوليّة.

واصل الاتحاد الاوروبي توسّعه شرقا ليصل اليوم اعضاءه الى 28 دولة.

- الاتّحاد الاوروبي ومواجهته للتّحديات:

انّ التطوّر الذي حققه الاتحاد الاوروبي، والخطوات التي قطعها، كانت في صلب التحديات التي واجهته في ذلك المسار، ذلك أنّه أثبت قدرة على تحقيق الانجازات، الاقتصادية منها والاجتماعيّة والسياسيّة. أي أنّ الانجازات كانت أساسا في مواجهة التحدّيات ومعالجتها.

*- على المستوى الاقتصادي: توسيع الاتحاد الاوروبي وتزايد اعضاءه، يعرف اختلافا وتباينا في مستوى تطوّر وازدهار هؤلاء الأعضاء. وليس لافتا أن نجد دولا دون مستوى أخرى وبالتالي قد تشكّل أعباء على أداء الاتحاد الاوروبي، كاليونان ودول أوروبا الشرقيّة المنضمّة حديثا[28] .

انّ زيادة المبادلات التجارية بين دول الاتّحاد الاوروبي، أحدث انكماشا في صادراتها نحو العالم، وأعباء الاعضاء الجدد قد استهلك نسبة كبيرة من رؤوس الاموال.

لقد ظلّ قطاع الزراعة يشكّل تحديّا للاتحاد الاوروبي، والذي دفع بعديد أعضائه لانتهاج سياسات وطنيّة وعدم التزامهم بمبدأ الافضليّة في التعامل. وبالنّسبة للمشاكل النّقديّة، فبعد تبنّي الاتحاد الاوروبي سياسة النّقد الجديدة اليورو منذ 1997 لحوالي 16 عضوا، أحدثت انقسامات في النّظم الضريبيّة للاتّحاد ومشاكل في الدّيون والعجز لدى بعض الدّول كاليونان

*- على المستوى السياسي والامني: قيام الوحدة الاوروبية كان بناء على رغبة النخب السياسية، والقادة الاقتصاديين وهو ما يطرح عديد الاسئلة، حول المفهوم النظري للدّيموقراطية، أي بمعنى أن تتحوّل سلطة القرار في الاتحاد عكس تطلّعات الدّول الاعضاء وسكّانها[29]

مشكلة أخرى تخصّ وزن الدّول، ودورها ومكانتها داخل الاتحاد الاوروبي، أي معايير احتساب الاعضاء الكبيرة منها والصغرى. وأيضا ما يقتضيه نظام التمثيل في التصويت، والذي يأخذ بعين الاعتبار عدد السّكان لكلّ دولة.

انّ نجاح الاتحاد الاوروبي لم يكن الاّ بتوحيد السياسات الوطنيّة، ضمن سياسة اوروبيّة موحّدة وهو كثيرا ما اصطدم بتطلّعات قوميّة داخله، وبالتالي قد يؤخّر مسار الوحدة المنشودة.

*- على المستوى الاجتماعي: انّ الوحدة الاوروبيّة القائمة والمنشودة، تقتضي الاشتراك في تراث واحد من مخلّفات الماضي، حيث يتمّ الاجماع على العيش المشترك في ظلّ تراث غير مجزّأ.

وهو ما طرح اشكاليّة التعايش في اطار الوحدة الاوروبيّة ومستوى القبول بهذا المعطى[30].

في ظلّ التنوّع الذي تعيشه الدّول الاوروبيّة، ومدى امكانيّة الوصول الى نظام اجتماعي أوروبي جديد، انطلاقا من الخصوصيّة الاجتماعيّة وانماط المعيشة التي لا تقبل بالتغيير المفاجئ والذّوبان، وهو ما قد يعرقل عمليّة الاندماج.

انّ غياب اللّغة المشتركة، قد يحول دون قيام هويّة أوروبيّة مشتركة في حين يبقى النّموذج السويسري قائما ومشجّعا لتحقيق ذلك. انّ هذا التحدّي يفرض تأكيدا على القبول بفرضيّة الفصل بين اللّغة والقوميّة والأمّة. ما طرح للّغة يعاد طرحة بالنّسبة للدّين، فالدّول الاوروبيّة ليست على مستوى واحد من العلمانيّة وإلى أي مدى يمكنها القبول بمبدأ التعدديّة، من كاثوليك وبروتستانت وأرثوذكس ولاتينيين[31].

مشكل البطالة وتداعياته الاجتماعيّة، وان كان ضمن العوامل الاقتصادية ونتيجة لانعكاسات السياسات الاقتصادية المنتهجة داخل الاتّحاد الاوروبي.

ممّا تقدّم من سرد لعديد التحديات التي تواجه الاتّحاد الاوروبي، أو مشاكل تعرقل مسيرة الوحدة الاوروبيّة هي ذاتها تشكّل حوافز لاستحداث آليات للإنجاز. انّ الخلافات والاختلافات لم توقف التكامل والاندماج، وان تسبّبت في بعض عراقيله.

كان تغلب الاتحاد الاوروبي على جلّ التحديات، قد تمّ من خلال تكريسه مبادئ أساسيّة كحقوق الانسان المعلنة ، وكفالة الحقوق لمختلف المكوّنين لهذا الفضاء الاوروبي، من حيث اللّغة أو الدّين أو اللّون والعنصر، ولعلّ ذلك ما جعل الصّعب ممكنا[32]

3- تثمين المكاسب وتوفر الرّغبة والارادة السياسية للنّجاح:

*- من حيث المكاسب المحقّقة: انّ ما حققته السوق الاوروبية المشتركة اثناء مسارها نحو الاتحاد يبدو هامّا وجدّ ملموسا، يمكن تلخيص أهمّ عناصره:

- تعزيز الشّعور الاوروبي بضرورة السّير في طريق الوحدة والاندماج، بعدما تحوّل عدد أعضاءها الى أضعاف ما بدأت به، وبالتالي اتّسعت مساحة المجموعة والاتّحاد وتضاعف عدد السّكان.

من خلال التوقيع على معاهدة ماستريخت[33]، كان اعلان أوروبا عن تبنّي سياسة خارجيّة وامنيّة مشتركة كدليل على رغبتها بالتوحيد السياسي في نطاق أوروبي، وهو ما دعم موقعها على الصّعيد الدّولي.

- تنميّة الولاء والشعور بالانتماء الاوروبي المشترك للمجموعة الاقتصادية والاتحاد الاوروبي لاحقا، أثرى الحوار بين الحكومات الوطنيّة، وأجهزة الجماعة المشتركة. هذا الشعور والاعتزاز بدوره يسهّل الانتقال من مواطنة الدول منفردة الى مواطنة أوروبيّة، وما ترتّب عن هذه الأخيرة من حقوق وحريات كالتنقّل والإقامة والشّغل والترشّح والانتخاب [34] .

-تمكّن الاتحاد الأوروبي من تحويل غرب أوروبا من منطقة صراع، الى منطقة تعاون سياسي وتمّ تخطّي عقبات التكامل، وتحقيق الاستقرار السياسي.

-تحقيق الابداع والابتكار والثّورة، وكذا القدرة الاقتصاديّة من أجل شغل مكانة قويّة لأوروبا، قوّة طالما حلمت أوروبا باستعادتها منذ نهاية الحرب العالميّة الثانيّة.

-لعلّ من أهمّ انتاجات الاتحاد الاوروبي، العملة الاوروبيّة الموحّدة باعتبار ذلك نتيجة حتميّة ومنطقيّة، لتجسيد الوحدة الاوروبيّة الاقتصاديّة والسياسيّة.

*- من حيث الرّغبة وتوفّر الارادة السياسيّة:

أكّدت أدبيات الوحدة الاوروبيّة وجود العديد من محاولات توحيدها، لكنّها لم تسلك الطرق اللاّزمة لتحقيقها. لقد كان النّجاح بانتهاج السبل الدبلوماسيّة السلميّة، من خلال تعزيز اقتصاديات البلدان الاوروبيّة، ومنها كان الوصول للوحدة الاقتصاديّة والسياسيّة والنقديّة، وذلك من خلال:

- التوفيق بين الحاجات والمتطلّبات القطريّة، وبين حاجات الاتحاد الاوروبي.

- التأكيد على ضرورة تشابك المصالح، ونزع فتيل الخلافات المحوريّة أي إنهاء الخصومة التاريخيّة بين فرنسا وألمانيا ومن ثمّ دمج المصالح المشتركة.

- السير في طريق الوحدة، من خلال تسخير الوسائل، وتطبيق الاستراتيجيّة دون ربطها بآجال محدّدة لتحقيق الوحدة الشاملة، وانّما ترك الاحتمالات مفتوحة حسب ما تقتضيه كلّ مرحلة.

– توفّر الارادة السياسية، من خلال التنازل عن جزء من السيادة أي الرقي بالأهداف العامّة، ووضعها فوق النّظرة الضيّقة، وذلك من أقوى سبل النّجاح للاتحاد الاوروبي.

– عدم القفز على المراحل، وانتهاج الواقعيّة في سير الاوروبيين نحو الوحدة، بفعل ادراكهم بقاء آثار الحروب التي عرفوها. انّ قناعة الاوروبيين بتحقيق وحدة اقتصاديّة يوازي قناعتهم بضرورة محو آثار الماضي البائس، وضرورة تعميم الفائدة المرجو تحقيقها على جميع الأطراف.

– يبدو الايمان واضحا لدى الجميع، أنّه لا يوجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة أيضا، وانّما المصالح هي التي تدوم [35] .

– تحقيق التفوّق العلمي والتكنولوجي، وصناعة المعرفة وتطوير الصناعات بكلّ أنواعها خاصّة منها المعلوماتيّة والاسلحة ووسائل النّقل والاتّصال، كما تمّ انشاء العديد من المشاريع الصناعيّة المشتركة، ترسيخا لخيار الوحدة والتكامل والاندماج[36].

– ابرام المعاهدات بصفة المرونة، وسلامة التطبيق، حيث تطبّق الاتفاقيات المبرمة على أرض الواقع للتأكد من نجاعتها قصد تدارك المعيقات.

–ابتكار الاساليب القانونيّة اللازمة لتنفيذها، وهو ما يعرف بالمرونة. ولا يتمّ الانتقال من مرحلة الى أخرى الاّ بعد انجاز الأولى آخذين بالاعتبار، المصالح المشتركة لكل دولة عضو.

– تمرير القوانين وسلطة التطبيق، يضمنها البرلمان الاوروبي الذي يمتلك سلطة فوق قوميّة ، وصلاحيات كبرى ومن ثمّ هو الضّامن لاستقرار الاتّحاد الاوروبي[37].

– أخيرا لقد كان اضفاء الشفافيّة السياسيّة في عمل المؤسّسات، من خلال حق المواطنين في مراجعة عمل حكوماتهم وعمل مؤسّسات الاتحاد. اذ أنّ تطبيق الرّئاسة الدوريّة للاتحاد المقدّرة بنصف سنة، تؤكّد مبدأ المساواة.

خلاصة:

تبقى الوحدة المغاربيّة راسخة وقائمة في رسميات الدول المغاربيّة، وبالتأكيد ثابتة لدى شعوبها.

انّ حلم الوحدة المغاربيّة هو بمثابة الأمل لشعوب المنطقة الذي لابدّ أن يرقى لمستوى القناعة لدى القادة وأصحاب القرار. فالأحلام الكبيرة وطموحات الدول والشعوب، انطلقت دوما من أزماتها وأثبت التاريخ أنّ تحقيق المرامي لا يكون على الفور، ومنه يكون البدء بالممكن وبالتدرّج وبتقييم المنجز لمواصلة تحقيق المشاريع.

انّ ما انجزه جيراننا الشماليون في أوروبا، لمثل وجب الاقتداء به في طبيعة مشاريعهم، وتجاوز الخلافات الحدوديّة بالاستثمار المشترك فيها. كما انّ تغليب العام على الخاص، واشراك المواطن في صناعة مشاريعه الوحدوية، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة تبقى الضامن الأساس لتحقيق الأهداف.

جاء في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين، سنة 1966 في حديثه عن سياسة الجزائر المغاربيّة [38] " أمّا فيما يتعلّق بسياستنا في المغرب العربي ، كقوّة تربطها روابط كثيرة كاللّغة والدين والتاريخ والنّسب والرّوابط الاقتصاديّة والمصلحة المتبادلة، فسياسة الجزائر بالنسبة للمغرب العربي بكلمة مختصرة هي سياسة **المستقبل والتعاون وهذا ليس قرار عاطفي وانّما تفرضه شروط موضوعيّة** " .

[2]– التميمي خلف عبد المالك، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي– فلسطين – الخليج العربي، دراسة تاريخيّة مقارنة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 71، الكويت، 1983، ص 15.

[3] - Toumi Mohsen, Le grand Maghreb, Que sais-je ? 2004 , Presse universitaire de France , Paris 1982 , 40.

[4] - Spencer .C, The roots of Maghreb unity- and disunity, Morocco papers, n°01, 1994, p 70.

[5]- Alaoui Ben El Hassan Mohamed ; La coopération entre l'union européenne et les pays du Maghreb, Edition Nathan, Paris, 1994, p 90.

[6]- Secrétariat d'état à l'information, La conférence de l'unité : Tanger 27-30 avril 1958, Tunis, 1958, p 13.

[7]- Harbi Mohamed, Les archives de la révolution Algérienne, Ed ; Jeune Afrique, Paris 1982, p 417.

8- رغم استقلال موريتانيا سنة 1960 ، الاّ أنّ المغرب لم يعترف بها الاّ سنة 1969 .

[9]- لم تسجّل أيّ علاقات مشتركة مغاربيّة أوروبيّة منذ 1957، بل كرّست أوروبا مبدأ العلاقات الثنائيّة بينهما وبين الدول المغاربيّة كلّ على حدة.

[10]- Haroun Tahar, Les opportunités d'intégration économique au Maghreb : Thèse du doctorat, faculté de droit, des sciences Economiques et Gestion, université de Nice, France, juillet 1988, p23.

المصادر والمراجع:

[1] - B Etienne, le meilleur ciment de l'unité maghrébine à toujours et la lutte contre le colonialisme dans Roger le tourneau – L'unité Maghrébine : Dimensions et perspectives, Paris, 1972, p 93.

[11]- Méric Edouard, : " le conflit Algéro – Marocain " Revue française de Sciences Politiques, 15° année, n°04 1965, p 745.

[12]- Martini Michel : Chroniques des années Algériennes 1962-1972, Edition Bouchene, Paris, 2002, tome 2, p 90.

[14]--Claisse Alain et Cognac Gerard ; Le grand Maghreb : Données Socio Politiques et facteurs d'intégration des états du Maghreb, Edition Economica, Paris, 1988, p 146.

[15]- الحضري محي الدّين، اتحاد المغرب العربي والفضاء الاقتصادي الاوروبي الجديد، مركز دراسات المغرب العربي والبحر المتوسط، تونس، 1993، ص 16.

[16]- اتحاد المغرب العربي، الأهداف والهيكل التنظيمي، اعداد / قسم البحوث والدّراسات، الجزيرة نت، تحديث 2004/10/03.

[17]- المجموعة الاحصائيّة لدول الوطن العربي، العدد 11، جامعة الدول العربيّة، القاهرة، 2005، ص 325.

[18]- قرار 731 يناير 1992 يدين ليبيا لضلوعها في أعمال ارهابيّة، قرار 748 مارس 1992 يفرض عقوبات على ليبيا، الحظر الجوي من وإليها.

[19]- الابراهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظلّ التحوّلات العالميّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1996، ط1، ص 361.

[20]- التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ، ص 342
http://www.amf.org.ae/ar/content/2005

[21]- تعرف بمبادرة 5+5 دفاع، تضمّ خمس دول أوروبيّة (فرنسا – ايطاليا – اسبانيا – البرتغال – مالطا) والدول المغاربيّة الخمس اعلنت سنة 1991 وأعيد تحيينها سنة 2000، لمواجهة المخاطر في منطقة غربي المتوسط، وقطع الطريق أمام التواجد الأمريكي في المنطقة.

[22]- المبادرة الأمريكية المعروفة بـ Eizenstat، نسبة الى مساعد وزير الخزينة الأمريكي Stuart Eizenstat والقاضي بإنشاء شراكة أمريكية مغاربيّة – دون ليبيا – في إطار ما عرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير.

[23]- تقرير أممي يكشف هزالة المبادلات التجاريّة بين الدول المغاربيّة
http:// www.hespress.com du 09/08/2005

[24]- تضمّنت وثيقة ماستريخت حوالي 400 صفحة، وحدّدت بدقّة عمليات البناء الاوروبي، بأطواره ومراحله، بالمقابل تظلّ معاهدة مراكش عملا متواضعا جدّا من حيث البنود والأهداف.

[25]- في تصريح شهير لروبرت شومان 9 مارس 1950: هذا الطّرح سينجز أوائل الخطوات نحو فدرالية أوروبيّة، ضروريّة للحفاظ على الأمن في أوروبا.

[26]- Normet jean, Mémoires, Paris, Fayad,1976, 434.

[27]- النواوي نيرمين، الاتحاد الاوروبي والشرق الاوسط، مجلة السياسة الدوليّة مؤسسة الاهرام، عدد 142، مصر، أكتوبر 2000 ص105.

[28]- الشلبي جمال، العرب وأوروبا، رؤية سياسيّة معاصرة، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنّشر، مصر، 2000، ط1، ص 142.

[29]- السياسة الدولية، عدد 143، 2001، ص 175.

[30]- الكتاب الاستراتيجي السنوي، 1998، اصدار أوّل، ص 622

[31]-- Carton louis, L'union européenne, : Traité de Paris – Rome – Maastricht, France, Edition Dalloz, janvier 1994, p 31.

[32]-- Mény yves, Muller pierre, Quermonne jean louis : Politique en Europe, L'Harmattan, 1995 p212.

[33]- هي الاتفاقيّة المؤسّسة للاتحاد الاوروبي، وقّعت في 02/07/ 1992، وحسب المادّة 47 منها فإنّ الاتّحاد لا يبدّل المجموعة الاوروبيّة وإنّما يكمّلها.

[34]- Bossuat Gerard, Histoire de l'unité européenne et avenir de l'union. In Matériaux pour l'histoire de notre temps , n°65 , 2002 , p 95 .

[35]- الجنزوري عبد العظيم، الاسواق الاوروبيّة المشتركة، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 40.

[36]- الفراتي عبد اللّطيف، المجموعة الاقتصاديّة الاوروبيّة، دار فراس، تونس، 1993، ط1، ص 26.

[37]- الهندي احسان، التكتّلات الاقتصاديّة العالميّة، الاتحاد الاوروبي انموذجا، مجلّة معلومات دوليّة عدد 64، سورية، ص46.

[38]- مجلة الجيش، ملحق المجلّة، النص الكامل لخطاب رئيس مجلس الثورة، إ.م.م.س.ج.و، عدد 28، الجزائر، جويلية 1966 ص10.